جغرافية مصر البشرية

الفرقة الرابعة جغرافيا آداب (عامة +خرائط)

الفرقة الرابعة جغرافيا (كلية التربية)

محاضرة الصناعة فى مصر

اعداد

د/ ياسر ابراهيم الجمال

محطات فى تاريخ الصناعة المصرية :

- تعتبر مصر تاريخيا خارج نطاق الدول الصناعية ، وكانت البدايات الأولى للصناعة فى مصرفى مطلع القرن ١٩ م ، وفى نفس الوقت مع اليابان وذلك تزامنا مع بداية حكم الاسرة العلوية فى مصر عام ١٨٠٥م ، حيث عمل محمد على باشا على تأسيس دول حديثة ضمت السودان والحجاز والشام ، وتطلب هذا الفتح بناء قاعدة صناعية كبيرة تفى باحتياجات الجيش والأسطول ، غير ان هذه النهضة الصناعية المبكرة سرعان ما انكمشت بسبب تكالب الدول الكبرى.

- فى عهد أبناء وأحفاد محمد على تنامى نفوذ الأجانب وزادت امتيازاتهم وتفاقمت الديون حتى وصل الأمر فى نهاية المطاف الى الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢م والذى عمل على ترسيخ فكرة ارتكاز الاقتصاد المصرى على الزراعة وخصوصا محصول القطن وأصبحت السوق المصرية مفتوحة أمام الصناعات المستوردة حتى بداية الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية رسميا على مصر عام ١٩١٤م.

- وخلال الحرب قلت السلع المستوردة وكان ذلك دافعا لنمو الصناعة الوطنية على يد بعض الأفراد والهيئات المصرية والأجنبية معا للوفاء بحاجة السوق الأساسية وخاصة الصناعات الغذائية والملابس . وبعد انتهاء الحرب بدأ تدفق الصناعات الأجنبية على الأسواق المصرية من جديد ، ولم تقو الصناعات الوطنية على منافسة نظيرتها الأجنبية لعدة أسباب أهمها بدائية الصناعات المحلية نوعا ما مقارنة بالأجنبية، فضلا عن عدم وجود حماية جمركية للصناعة الوطنية، وقلة رؤوس الأموال المستثمرة فيها وارتفاع تكاليف الانتاج .

- ويمكن القول بأن البداية الحقيقية للصناعة المصرية كانت فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين عندما بدأ طلعت حرب فى تأسيس شركات بنك مصر، وحرص المسئولون آنذاك على حماية الصناعة الوليدة بتعديل التعريفة الجمركية وتم تعديل الجمارك والرسوم فعليا عام ١٩٣٠م وقلت الامتيازات الجمركية الممنوحة للصناعات الأجنبية فانتعشت الصناعات المحلية نسبيا ٠ ومع هذا كله ظل التوجه الكبير نحو الاستثمار فى قطاع الزراعة أكثر من الصناعة ٠

- وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م تطورت الصناعة المصرية بصورة أكبر وخاصة عندما انقطعت واردات مصر من السلع والمنتجات الصناعية، فكان ذلك دافعا ليحل المنتج المحلى محل المستورد لدرجة أن المنتج الوطنى فى بعض السلع حل بسبة ١٠٠% وبلغ حد الكفاية التامة مثل(السكر والملح والسجائر) ، كما حل المنتج الوطنى بنسبة ٩٠% فى سلع أخرى مثل(الصابون والأسمنت والصناعات الجلدية).

- وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م بدأ الاهتمام بالصناعة بصورة أكبر وعُنى بالمشروعات الصناعية الكبرى كصناعة الحديد والصلب والألمونيوم والنحاس والأسمدة والسيارات والكهرباء وذلك بالتزامن مع انشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٨م وإحلال سياسة (المحلى محل المستورد)٠ لكن هذه النهضة الصناعية الوليدة تأثرت بظروف خاصة أهمها :
مشروع الوحدة بين مصر وسوريا وحرب اليمن فى بداية الستينيات ونكسة ١٩٦٧م وحرب اكتو ير ١٩٧٣م ، فضلا عن نقص كثير من الخاملات التى تحتاجها الصناعة ٠

- بعد عام ١٩٧٤م بدأت سياسة جديدة (سياسة الانفتاح الاقتصادى) بهدف جذب رأس المال الأجنبى والخاص لدعم عمليات التنمية وعُدلت بعض القوانين الخاصة بالاستثمار والاستيراد وترتب على ذلك زيادة عدد المشروعات الصناعية وخاصة المشروعات التى تغمر الأسواق بسلع استهلاكية تضمن توزيعها وكان معظم هذه السلع الاستهلاكية منافسا قويا للمنتجات المحلية وتعرضت كثير من شركات القطاع العام لخسائر مالية كبيرة بسبب ضعف قدرتها على المنافسة فى ظل حصول الشركات الأجنبية على امتيازات وإعفاءات جمركية ؛ وبالتالى ظهر ما يعرف باسم (المخزون الراكد من السلع لدى بعض الشركات) وهذا يعنى خسائر مالية فادحة .

- وقد تنازع الصناعة المصرية اتجاهات عدة منها :
- هل الأفضل الاتجاه نحو التخصص الصناعى فى بعض السلع الصناعية وتحقق البلاد فيها ميزة نسبية ؟ أم التصنيع فى مجالات مختلفة لتغطية احتياجات السوق المحلية والاستغناء عن الاستيراد من الخارج . وقد كانت الرؤية فى الستينات الاتجاه نحو التصنيع الكامل وتغطية احتياجات السوق المحلى والاتجاه نحو صناعات تستوعب أعداد كبيرة من العمالة ٠

- ومع بداية الثمانينيات وتحت ضغط العولمة وتأرجح السياسات الاقتصادية وتدنى مستوى الانتاجية والاعتماد على الخارج فى معظم السلع الاستهلاكية ومع ربط الاقتصاد بالدولار والخضوع لضغوط صندوق النقد الدولى والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة (الجات) اتجهت الحكومة المصرية نحو سياسة جديدة وهى سياسة (الخصخصة) أى طرح شركات القطاع العام للبيع خلال برنامج معلوم ٠

.

خريطة الاستثمار الصناعى

الخريطة الاستثمارية للنشاط الصناعى

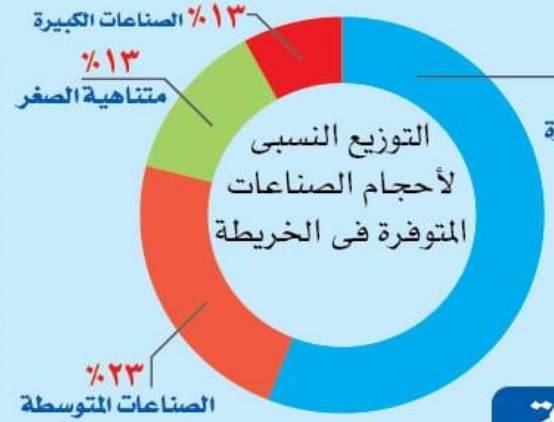

٣٠٠ ألف
فرصة عمل مباشرة

المشروعات المقترحة والمتاحة

الصناعات الهندسية	الصناعات الكيماوية	الصناعات الغذائية	الصناعات النسيجية
١٢٦٥ فرصة	٨٦١ فرصة	٦٤٩ فرصة	٦٠٥ فرص

الصناعات التعدينية	الصناعات الدوائية	الصناعات المعدنية	الصناعات الجلدية
٣٩٥ فرصة	١٨٣ فرصة	١٢٢ فرصة	٥٦ فرصة

٤١٣٦
فرصة استثمارية حقيقية

إنفوجرافيك © المصري اليوم
المصدر: وزارة التجارة والصناعة
إعداد: محمود السيد

عوامل قيام الصناعة المصرية:

- ١- **المواد الخام** : وتنقسم الى ثلاثة اقسام خامات زراعية – خامات حيوانية – خامات معدنية .
- **الخامات الزراعية،** كالقطن والقصب والكتان والبنجر والقمح والأرز والتمور والعنب والسمسم .
- **الخامات الحيوانية،** كاللحوم والألبان والجلود والصوف والدواجن وعسل النحل .
- **الخامات المعدنية والمحاجر،** وتقوم عليها صناعات تكرير البترول وإسالة الغاز والأسمدة والبتروكيماويات والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والسبائك والكوارتزيت (خام الفيروسيليكون) وصناعة الأسمنت والزجاج والخزف والسيراميك والرخام والجرانيت والطفلة بأنواعها .

٢- القوى المحركة :

- وتشمل **البترول ومشتقاته والغاز الطبيعى والفحم والكهرباء** بنوعيها الحرارى والمائى .ويعتبر **المازوت** أكثر مشتقات البترول استهلاكا حوالى ٦٠%، يليه **السولار** بنسبة ٢٠%، ثم **البنزين** . وظهر فى الآونة الأخيرة اكتشافات للغاز الطبيعى فى شمال الدلتا سواء فى الحقول البرية أو البحرية. أما **الكهرباء** فتنقسم الى نمطين هما: الحرارى والمائى ويتوزع النمطان بنسبة ٤٠% ، ٦٠% لكل منهما على التوالى .وتحاول مصر الآن الاستفادة من تدفق مياه البحر المتوسط الى منخفض القطارة والذى يمكن أن يولد طاقة كهربائية تقدر بنحو ٥٠٠٠مليون كيلووات . كما يتم التوسع فى استغلال **طاقة الرياح** فى الزعفرانة وغيرها .وكذلك إنشاء **المشروع النووى** فى الضبعة غرب الاسكندرية .

- ٣- **وسائل النقل** : تتعدد وسائل النقل المستخدمة فى الصناعة ولعل أهمها : طرق النقل المائى (من حيث الرخص وزيادة الحمولة والكمية المنقولة)، ويبلغ طول طرق النقل المائى الداخلى حوالى ٢٦٠٠كم، وتصنف الى درجتين حسب الكفاءة :
- **طرق ملاحية درجة أولى** : وهى صالحة للملاحة طول العام، ويسمح عمق مياهها باستخدام الصنادل النهرية والمراكب الشراعية ذات الحمولات الكبيرة مثل **نهر النيل** بين اسوان ونقطة التفرع بطول ٩٨٠كم، **والرياح البحيرى وترعة المحمودية** غرب الدلتا بطول ١٢٠كم ، ٨٠كم على الترتيب، وتنقل هذه الطرق مشتقات البترول والفحم والحجر الجيرى والأسمنت ولب الورق والقطن والقصب والمولاس(العسل الأسود) وألواح الألومونيوم .

طرق ملاحية من الدرجة الثانية :

- وتشمل **فرعى دمياط ورشيد** بطول ٤٥٠ كم وترع وقنوات شرق الدلتا أهمها : **الاسماعيلية ،الابراهيمية ،بحر يوسف فى الصعيد الأوسط والشمالى بطول ٣٧٠كم** .
- أما عن طرق النقل البرى فتشمل **الطرق المرصوفة** والسكك **الحديدية والنقل بالأنابيب** ونقل الكهرباء .
- ويبلغ اجالى الطرق المرصوفة فى مصر حوالى ١٧٠ألف كم أما السكك الحديدية ٤٣٢١كم .

٤- الأسواق :

- يصعب على الصناعات المصرية منافسة نظيراتها الاجنبية نظرا **لعدم الجودة وارتفاع السعر وكثرة المعروض**، فمثلا بعد دخول النمور الآسيوية مجال صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الجلدية والأدوات المنزلية تفوقت تماما صناعات تلك الدول على الصناعات المصرية حتى فى داخل أسواقها المحلية؛ لذا يجب إعادة النظر فى هذه المشكلة .

٥- رأس المال :

- يتسم المجتمع المصرى عموما بضعف مدخراته المالية وتوجه أغلب فوائض الأموال لمجال **الاستثمار العقارى** أو **التجارى** لسرعة الربح والأمان النسبى فى هذين المجالين، وهذا ما أدى فى نهاية المطاف إلى ضعف الاستثمار فى مجال الصناعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثرت مشروعات البنية الأساسية(الطرق والصرف الصحى والمياه والكهرباء) والنفقات العسكرية واستيراد الكثير من السلع لتأمين الغذاء الى ضعف الاستثمار فى قطاع الصناعة .

٦- الايدى العاملة :

- يتسم المجتمع المصرى بالفتوة وتوافر الأيدى العاملة الشابة ذات الأجور المنخفضة، ومن خلال فحص صورة التركيب العمرى للسكان تبين أن **٥٨% من سكان مصر فى نطاق قوة العمل من سن ١٥-٦٠ سنة** ، وهذا شيء جيد، على جانب آخر نجد ان **نسبة العاملين فى قطاع الصناعة فى مصرلا تتعدى ١٥%** من جملة السكان ذوى النشاط ، وهى نسبة متواضعة فى بلد ينزح معظم سكانه الى الخارج بحثا عن فرصة عمل، أذن فليس هناك أدنى مشكلة فى الحصول على الأيدى العاملة سواء المدربة أو الغير مدربة .

خصائص الصناعة المصرية ومشكلاتها :

- ١- **صعوبة منافسة المنتج الأجنبى** نظرا لانخفاض الجودة وارتفاع التكلفة ومن ثم ارتفاع السعر .
- ٢- **معظم الصناعات القائمة صناعات تجهيزية** مثل: حلج الأقطان وحفظ الخضر والفاكهة ودباغة الجلود وتركيز الخامات المعدنية وهى لا تضيف كثيرا للخامات بقدر اعدادها للتصدير .
- ٣- **بدائية معظم الصناعات وعدم تطويرها** وبعدها عن تقنيات الصناعة الحديثة وخير مثال لذلك صناعة المنسوجات المحلية رغم عراقتها إلا أنها لايمكن أن تنافس الأجنبية مثل ملابس أو منسوجات دول النمور الآسيوية أو تركيا .
- ٤- **عدم القدرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية** او حتى المحلية بسبب البيروقراطية أو الروتين وعدم الاستقرارالسياسى .

٥- معظم الصناعات الحالية صناعات استهلاكية

وظهر هذا المفهوم الصناعى فى السبعينات من

- القرن الماضى، وهى صناعات لاتبنى بقدر ما تهدم فهى صناعات تضر بالمجتمع أكثر ما تفيد .
- **٦- لا توجد سياسة واضحة بشأن توطن الصناعات،** فقد أقيمت مجموعة من المدن حول القاهرة بهدف جذب الصناعة حولها ، ولكن لم تحقق نجاحا كبيرا، وربما كانت مدينة العاشر من رمضان أهم هذه المدن، أما البقية فهى مجرد مدن يتقاسم أراضيها مجموعة من المستثمرين تحت مظلة إقامة الصناعة دون أن يتحقق ذلك فعليا .

- ٧- **افتقاد كثير من الصناعات للجانب المؤسسى**، فمعظم الجهود المبذولة تكاد تكون جهود فردية أو عائلية دون وجود خطة واضحة تتبناها الدولة وترعاها وتتابع مسارها وخطواتها .
- ٨- **عدم ارتباط الصناعة المصرية بمراكز البحث العلمي والجامعات**، فالصناعة ومنشآتها وسياساتها فى اتجاه والمراكز البحثية فى اتجاه آخر، بمعنى ان الصناعة لم تستفد بالبحوث العلمية التى يمكن ان تفيد هذه الصناعات وخاصة فى الجانب التطبيقى .
- ٩- **كثير من الصناعات المصرية صناعات تجميعية** تعتمد على الخارج أكثر من اعتمادها على المكونات المحلية للمنتج مثل: صناعة السيارات، الطائرات، الأجهزة المنزلية، الحواسب الالية... الخ .
- ١٠- **معظم الصناعات الحالية ملوثة للبيئة** كصناعة الأسمنت والأسمدة والسيراميك والحديد والصلب وغيرها .